# أثر المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى : دراسة تطبيقية

**أ.م.د/ إكرامي جمال زهر ***
**أ.م.د/ خالد محمد الجندي ****
**ا/ حسام حسن خطاب *****

**(*) أ.م.د/ إكرامي جمال زهر :** أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية تجارة جامعة المنوفية وأمين عام جامعة المنوفية .
Email: ekramy65@gmail.com

**(**) أ.م.د/ خالد محمد الجندي** : أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية تجارة جامعة المنوفية .
Email: rgendy76@yahoo.com

**(***) ا/ حسام حسن خطاب :** باحث بكلية تجارة – جامعة المنوفية و مدير مالي بشركة مقاولات .
Email: hossamhassankhatttab@gmail.com

## الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى، ولتحقيق أهداف البحث، تم فحص الدراسات السابقة للتعرف على موقع الدراسة الحالية منها، وتحديد الفجوة البحثية، وتحديد أهم متغيرات البحث، ومن ثم صياغة فروض البحث تمهيداً لاختبارها، وتم اختيار عينة من GX100 بالبورصة المصرية في خلال الفترة بين ٢٠١٦م الي ٢٠٢٣م واجمالي ١٢ بنك والبيانات وفقا لموقع البورصة المصرية ثم تم تحليل البيانات وفقاً للأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فروض البحث. وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى، وكذلك وجود تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى، كما توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري، وأيضاً توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري، ومن أهم ما اوصى به البحث قيام الجهات المصرفية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التنبؤ بالفشل المالى وتقرير المراجعة المشتركة قبل منح الائتمان لأي من الشركات، وذلك تجنباً لأي نتائج سلبية، كما يجب على الجهات المصرفية رفع درجة الاهتمام بجميع معايير التنبؤ بالفشل المالى للعملاء وذلك لتجنب عدم تحصيل قروضها، وايضاً قيام الدولة بجهاز تنظيمي لقياس مستوي التنبؤ بالفشل المالى بشكل دوري لجميع الشركات المسجله بالبورصه والبنوك، وأخيراً قيام مكاتب المحاسبة بتطوير طرق المراجعة من خلال الوصول الي الدور الاستراتيجي المؤثر في جودة عملية المراجعة وابداء الرأي اثناء السنة المالية.

**الكلمات الإفتتاحية:** المراجعة المشتركة – التنبؤ بالفشل المالى .

## Abstract

The research aims to identify the impact of joint auditing on predicting financial failure. To achieve the research objectives, previous studies were examined to identify the current study's niche, identify the research gap, and determine the most important research variables. Research hypotheses were then formulated for testing. A sample of 12 banks, including the GX100, was selected from the Egyptian Stock Exchange during the period from 2016 to 2023. The data were collected from the Egyptian Stock Exchange website and analyzed using appropriate statistical methods to test the research hypotheses. The research found a statistically significant correlation between joint auditing and predicting financial failure, as well as a statistically significant fundamental effect between joint auditing and predicting financial failure. There were also statistically significant differences between Islamic and non-Islamic banks in terms of financial failure prediction and other factors. There were also statistically significant differences between government and non-government banks in terms of financial failure prediction and other factors. Among the most important recommendations of the study is that banking authorities should consider the relationship between financial failure prediction and the joint audit report before granting credit to any company, in order to avoid any negative consequences. Banking authorities should also increase their focus on all financial failure prediction criteria for clients to avoid non-collection of their loans. Furthermore, the state should establish a regulatory body to periodically measure the level of financial failure prediction for all listed companies and banks. Finally, accounting firms should develop auditing methods to achieve an influential strategic role in the audit process and provide opinions during the fiscal year.


**Key words**: Joint Audit - Financial Failure Prediction

## مقدمة

أصبحت المراجعة المشتركة ذات أهمية قصوى في عالم الأعمال، حيث ظهرت العديد من التحديات في تطبيقها بشكل فعّال حول العالم، حيث تُعتبر المراجعة المشتركة أداة أساسية لدعم وتعزيز الثقة في مهنة المراجعة وجودة العملية المراجعة نفسها، وتتمتع المراجعة المشتركة بعدد من الفوائد الإيجابية، أبرزها زيادة جودة عملية المراجعة، كما أنها تمثل أداة متقدمة للحوكمة، مما يزيد من ثقة المستخدمين في مهنة المراجعة وفي التقارير التي تقدمها. (وهدان، ٢٠١٩)

إن دراسة التطور التاريخي تكشف عن اتجاه واضح نحو أهمية التنبؤ بالفشل المالى. ومع ذلك، هناك تباين في وجهات النظر حول العديد من الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم، حيث تواجه البنوك مجموعة متنوعة من المخاطر المصرفية، تختلف في شدتها من مؤسسة لأخرى، ويعد التنبؤ بالفشل المالى عنصرًا أساسيًا في العمل المصرفي، خاصة مع تزايد حدة المنافسة وارتفاع حجم المعاملات المصرفية، لذا من الضروري الاعتماد على التنبؤ بالفشل المالى للحد من المخاطر المستقبلية، كما يستند تصنيف التنبؤ بالفشل المالى على مزيج من التحليلات الكمية والنوعية لأداء الشركة المعنية، حيث ان الهدف الرئيسي من تصنيف التنبؤ بالفشل المالى هوتقديم رأي واضح ومباشر حول قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وذلك من خلال تقييم احتمالية عدم الوفاء بهذه الالتزامات، يثار التساؤل حول مدى تأثير جودة المراجعة في تحسين مستويات التنبؤ بالفشل المالى، فدور المراجع المتخصص في قطاعات البنوك والقطاعات الأخرى لم يعد يقتصر على المراجعة والفحص المعياري والقانوني فحسب، بل امتد ليشمل مهام أخرى تتعلق بتطوير التنبؤ بالفشل المالى وتقييم إدارة المخاطر. (الجندي، ٢٠١٥)

## مشكلة البحث

ألحقت البنوك التجارية ضرراً كبيراً أثناء الأزمة المالية العالمية نتيجة غياب الرقابة الفعالة وعدم تحقيق التنبؤ بالفشل المالى لكونهم عوامل رئيسية ساهمت في انهيار العديد من الشركات المالية، حيث لاحظ قصور في التطبيق الأمثل لمعايير التنبؤ بالفشل المالى، هذا الوضع مقترنًا بالاضطرابات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، مما أدى إلى تفاقم المشكلات المالية لكثير من الشركات، لذلك واجهت هذه الشركات صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات المخاطر الائتمانية، وعدم كفاية المخصصات المالية اللازمة لتغطية الديون والقروض المتعثرة، وزيادة احتمالية الخسائر المستقبلية غير المغطاة هذه الظروف مجتمعة تشكل

تحديًا كبيرًا للقطاع المصرفي المصري، وتستدعي إعادة النظر في آليات تقييم وتطبيق معايير التنبؤ بالفشل المالى، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الرقابية لضمان استقرار النظام المالي وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية. (الجندي، مرجع سبق ذكره،٢٠١٥)

وللمراجعة المشتركة دور في اقامة الرقابة المثالية وتطوير اداء المراجع الداخلي لاقامة مستوي مقبول للجدارة الائتمانية طبقا للمعايير المراجعة الدولية وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية (عبد الفتاح، ٢٠١٢) وكما ان تطبيق تلك المراجعة في مجتمعنا اقتصر علي بعض المبادئ والاجراءات المختصره التي يجب ان يلتزم بها المراجع اثناء التنفيذ وذلك من اجل دواعي تطوير اداء المراجع ومكاتب المراجعة الي وضع الكثير من النقاشات والمقارنات حول المراجعة المشتركة لتطبيق المبادئ الكاملة لتحسين مستوي الاداء يتوافق مع الاصدارت المهنية ويحقق افضل الممارسات في البيئة المصرية ولذلك يجب علينا دراسة كافة المبادئ والمعايير المحاسبية واثرها علي التطبيق الامثل للمراجعة المشتركة. ومن خلال العرض السابق للمشكلة البحثية يسعى البحث إلى التعرف على مدى تأثير المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى: دراسة تطبيقية ولذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤلات البحثية الآتية:

١-الي اي مدي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى؟

٢-الي اي مدي يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمراجعة المشتركة علي التنبؤ بالفشل المالى ؟

٣-الي اي مدي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري؟

٤-الي اي مدي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري؟

## أهداف البحث

فى ضوء مشكلة البحث فإن هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

١-دراسة وتحليل مدي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى.

٢-دراسة وتحليل مدى وجود تأثير ذات دلالة احصائية للمراجعة المشتركة علي التنبؤ بالفشل المالى.

٣-دراسة وتحليل مدي وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري.

٤-دراسة وتحليل مدي وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري.

## أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من حداثة الموضوع المتمثل فى أثر المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى : دراسة تطبيقية، ومن هنا تظهر أهمية البحث فى اتجاهين:

## الأهمية العلمية

يعتبر البحث استكمالاً لسلسلة الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى، ومحاولة سد الفجوة البحثية لدراسة العلاقة بينهم حيث لم تلق دراسة هذه العلاقة الإهتمام بشكل كاف فى البيئة المصرية.

## الأهمية العملية

- يكتسب هذا البحث أهميته العملية فى أنه يواكب التطورات فى بيئة الأعمال لتقليل حالات الفشل المالى فى البنوك .
- يحاول البحث تقديم دليلاً من البيئة المصرية كأحد الإقتصاديات الناشئة عن أثر التنبؤ بالفشل المالى فى عدد من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

## حدود البحث

١. تقتصر الدراسة على قطاع البنوك والشركات المصرفية بالبورصة المصري .
٢. تقتصر علي فترة زمنية بين ٢٠١٦م الي ٢٠٢٣م

## طريقة قياس المتغيرات :

المتغير المستقل المراجعة المشتركة:

حيث يتم قياس المراجعة المشتركة من خلال مكتبي من Big 4 و Big 4

طريقة قياسها : تقاس المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من مكاتب المراجعة الأربعة الكباروبمكن قياس هذا المتغير باستخدام متغير وهمى يأخذ القيمة ١ إذا كانت الشركة تطبق المراجعة المشتركة

بواسطة مكتبين 4 Big و4 Big من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والقيمة صفر فيما عدا ذلك) سامي، ٢٠١٨)

المتغير التابع التنبؤ بالفشل المالي : قياس التنبؤ بالفشل المالي المتعلقة بقطاعات البنوك والشركات المصرفية من خلال نموذج bankometer وتم تطويره من خلال ارشادات وتوصيات صندوق النقد الدولي لقياس الصحة المالية وملاءة المؤسسات المالية وقد تم استخدامه من قبل العديد من الباحثين في الماضي ( khan,2018 )

حيث يتم قياس النموذج من مجموعة نسب مالية كالاتي :

| رقم | العوامل المؤثرة | القياس | المعدل الشرطي |
|---|---|---|---|
| 1 | رأس المال إلى الأصول (CA) | رأس المال / إجمالي الأصول | CA >= 04 % |
| 2 | حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EA) | إجمالي الأصول/حقوق الملكية | EA >= 02 % |
| 3 | كفاية رأس المال (CAR) | رأس المال من المستوى الأول + رأس المال من المستوى الثاني/ الأصول المرجحة بالمخاطر | 25 %=< CAR >= 08 % |
| 4 | القروض المتعثرة إلى القروض (NPL) | القروض المتعثرة /اجمالي القروض | NPLs =< 15 % |
| 5 | التكلفة إلى الدخل (CI) | التكلفة التشغيلية/ الدخل التشغيلي | CI =< 40 % |
| 6 | القروض إلى الأصول (LA) | اجمالي القروض/ إجمالي الأصول | LA =< 65 % |

$$S\text{ -Score (bankometer)} = 1.5CA + 1.2EA + 3.5CAR + 0.6NPL + 0.3CI + 0.4LA$$

•يتم تصنيف S-Score > 70 على أنها بنوك سليمة

•يتم تصميف منطقة رمادية أوتواجه مشكلات تمويلية S-Score < 70، يعتمد احتمال الإفلاس/الضائقة على قرارات الإدارة .

• يتم تصنيف S-Score < 50 كبنوك ذات مخاطر عالية للإفلاس.

## منهجية البحث

استناداً إلى طبيعة المشكلة،ولتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد في البحث على المنهج الاستنباطي وجمع البيانات والتقارير المالية والنشرات الدورية المتوفرة خلال الفترة من التقارير والدوريات المعلنة في موقع البورصة المصرية وايضا علي المنهج الاستنباطي للادلال بالنظريات المحاسبية

## مجتمع وعينة البحث

- **مجتمع الدراسة**

تتمثل فى جميع البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

- **عينة الدراسة**

تتمثل فى عينة من GX100 بالبورصة المصرية في خلال الفترة بين ٢٠١٦م الي ٢٠٢٣م واجمالي ١٢ بنك والبيانات وفقا لموقع البورصة المصرية

https://www.egx.com.eg/ar/CorporateResults.aspx

## خطة البحث

فـي ضـوء أهميـة البحـث وتحقيقـاً لأهدافـه واختبـار فروضـه يقتـرح الباحـث تقسـيم بـاقي أجـزاء البحث على النحو التالي:

١. الدراسات السابقة.
٢. ماهية وطبيعة المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى
٣. العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى
٤. الدراسة التطبيقية
٥. النتائج والتوصيات
٦. المراجع

## أولاً: الدراسات السابقة.

استهدفت دراسة (Simon,2011) الي التقارب بين ممارسات المراجعة المشتركة والتصنيف الائتماني دراسة ميدانية من خلال الفوائد المحتملة للتقارب بين ممارسات المراجعة المشتركة والتصنيف الائتمانى مثل تصنيف الاستمرارية أوتصنيف المراجعة مع تحديد العلاقة بتصنيف ائتمان المصدر، ومنصة ممارسة بديلة للمراجعين ووكالات التصنيف الائتماني لتشكيل تحالفات استراتيجية، واستخدام حلول التأمين المبتكرة للتخفيف من مخاطر التقاضي الكارثية من أجل تسهيل تكوين رأس المال لمثل هذه التحالفات بين المراجعة المشتركة والتصنيف الائتماني وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل تصنيف الاستمرارية للمراجعة وتصنيفات الحكومة المركزية (منطقة الافلاس) ومدي استقلال المراجع بينما المتغير التابع التصنيف الائتماني، وقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها أن المراجعة المشتركة تقلل إلى حد كبير من المخاطر النظامية، ويعود الأمر في نهاية الامر إلى المستثمرين في تحديد نوع وشكل وطريقة النقل التي من شأنها أن تقدم المعلومات المالية الأكثر صلة ودقة.

استهدفت دراسة (Poljasevic, Kondić,2015) الي تقييم تقرير المراجعة واثره علي التنبؤ بالفشل المالى للشركات حيث أن استمرارية العمل هي أهم الافتراضات التي يقوم المراجع بتقييمها في عملية المراجعة عند إبداء الرأي الذي يشير إلى استمرارية الأعمال، يمكن أن يرتكب المراجعين نوعين من الأخطاء: لفت الانتباه إلى استمرار أعمال الشركة التي تستمر في العمل وإبداء الرأي لشركة التي قد

تعرض للإفلاس أوالتصفية دون الرجوع إلى الاستمرارية، وتشير هذه الدراسة إلى أن اهتمام مراجع الحسابات باستمرارية العمليات يمكن أن يؤخذ كإشارة إنذار مبكر بأن الشركة تواجه صعوبات تجارية قد تؤدي إلى توقف العمليات وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل تقرير المراجع (الاستمرارية) بينما المتغير التابع التنبؤ بالفشل المالى (التنبؤ بافلاس) ، وقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها أن مراجعي الحسابات كانوا أكثر عرضة لارتكاب الأخطاء من لفت الانتباه إلى استمرار أعمال الشركة مقارنة بإبداء الرأي لشركة التي قد تعرض للإفلاس أوالتصفية دون الرجوع إلى الاستمرارية، أي أنهم كانوا أكثر عرضة لارتكاب أخطاء تتعلق باستمرارية العمليات.

استهدفت دراسة (الجندي، ٢٠١٥) الى تحليل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات التنبؤ بالفشل المالى دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية وذلك من خلال تحديد مخاطر الائتمان وتأثيرها علي تفعيل التنبؤ بالفشل المالى بالبنوك التجارية والتعرف علي محددات التنبؤ بالفشل المالى بالبنوك التجارية من خلال معايير المراجعة الداخلية وتوصيات لجنة بازل وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل (ادراة المخاطر المصرفية والسيولة وحجم القروض المتعثرة ونظام الرقابة الداخلية والربحية وجدارة العميل) وبينما المتغير التابع هومستوي التنبؤ بالفشل المالى وتقاس مستوي التنبؤ بالفشل المالى بالبنوك التجارية عن طريق قياس إدارة المخاطر المصرفية والسيولة وحجم القروض المتعثرة ونظام الرقابة الداخلية والربحية وجدارة العميل يمكن من خلالها تحديد مستوى التنبؤ بالفشل المالى للبنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها وجود تغيير بدور المراجع الداخلي بالبنوك التجارية ويرجع ذلك الي بيئة العمل التي تتسم بالديناميكية والتغير السريع كما توصلت الى وجود مجموعة من المعوقات الي تعيق تفعيل محددات التنبؤ بالفشل المالى من وجهة نظر المراجع الداخلي بالبنوك التجارية، واوصت الدراسة الي ضرورة توافر مجموعة من المقومات والمتطلبات من اجل تطوير دور المراجع الداخلي في تفعيل محددات التنبؤ بالفشل المالى بالبنوك التجارية من خلال الالتزام بالمعايير والاصدارات المهنية المختلفة لكل من معهد المراجعين الداخليين وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية من اجل الوضول للجدارة الائتمانية الاعلي في البنوك التجارية.

استهدفت دراسة (Schneider, Church 2018) الى تحديد مدى تأثير تقارير الرقابة الداخلية على تقييمات مسؤولي الإقراض للجدارة الائتمانية للشركة ونقترح أن الرأي السلبي للرقابة الداخلية

يمكن أن يقوض الضمانات التي يقدمها الرأي غير المتحفظ بشأن البيانات المالية ككل، ويكون له تأثير سلبي على تقييمات المقرضين. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نتحقق مما إذا كان حجم المراجع يلعب دورًا في تحديد التأثير على أحكام المقرضين، وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل تقارير الرقابة الداخلية والمتغير التابع هومسؤلية المقرض وهناك متغيرات حاكمه منها حجم المراجع والتنبؤ بالفشل المالى، وقد اجريت الدراسة علي مجتمع من ١١١ مسؤول قروض وقد استنتجت الدراسة علي أن أحكام مسؤول القروض تتأثر بتقرير مراجع الحسابات حول فعالية الضوابط الداخلية ويتأثر تقييم المقرضين لمخاطر تمديد خط الائتمان واحتمال تمديد خط الائتمان سلبًا عندما تتلقى الشركة رأيًا سلبيًا للرقابة الداخلية مقارنة برأي غير متحفظ لم نجد أي دليل على أن التأثير قد انخفض من خلال الاستعانة بمراجعي الحسابات الأربعة الكبار، وتشير التحليلات الإضافية إلى أن الرأي المعاكس للرقابة الداخلية يضعف الأهمية المسندة إلى الميزانية العمومية وبيان الدخل في قرارات الإقراض ويقلل من ثقة المقرضين في أن البيانات المالية يتم عرضها بشكل عادل بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، بالإضافة إلى إفصاحات الرقابة الداخلية، وقد تبين أن المراجعين الكبار يقدمون خدمات ذات جودة أعلى من المراجعين الآخرين من خلال أن مراجعي الحسابات الكبار يكرسون المزيد من الموارد لتدريب الموظفين وتطوير خبرات الصناعة مقارنة بالمراجعين الآخرين .

استهدفت دراسة (Jemovic et al,2019) الي تحليل الفعالية التشغيلية لوكالات التصنيف الائتماني والمراجعات الخارجية في قدرتها على تقييم التنبؤ بالفشل المالى لكل من الشركات والبنوك وتؤثر الأدوار التي تلعبها وكالات المراجعة والتصنيف الائتماني في تقييم التنبؤ بالفشل المالى للشركات، مع التأكيد بشكل خاص على الأهمية المتزايدة لمثل هذه التقييمات للمؤسسات المصرفية، وقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها المساهمة في فهم كيفية تعزيز الجهود المشتركة للنظام المالي ومنع تكرار الأزمات المماثلة.

استهدفت دراسة (سمعان، ٢٠١٩) الى التعرف على اثر المراجعة المشتركة علي اشتراطات منح الائتمان المصرفي حيث أشارت الدراسة الى التأثير الايجابي علي ثقة المستثمرين في التقارير المالية وفى تقارير المراجعين وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل المراجعة المشتركة بينما المتغيرات الوسيطة المصداقية وجودة البيانات ويتمثل المتغير التابع فى اشتراطات الائتمان المصرفي، وقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها أن تأثير المراجعة

المشتركة على تكلفة الدين وحجمه يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة المشاركين في عملية المراجعة في السوق المالية المصرية وذلك يعنى أن المراجعة المشتركة تكون أكثر فعالية إذا كان أحد مشاركيها من كبرى مكاتب المراجعة، وكما اوصت الدراسة الي ضرورة تسليط الضوء على أهمية المراجعة المشتركة وفريقها، فالاهتمام بهما دليل على تقارير أكثر مصداقية.

استهدفت دراسة (شرف، ٢٠٢٢) الى دراسة واختبار أثر درجة الالتزام الحوكمي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم التنبؤ بالفشل المالى للشركات حيث تم إجراء دراسة تطبيقية علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م ، وقد اجريت الدراسة علي عدد من المتغيرات منها المتغير المستقل ملاءمة المعلومات المحاسبية وتقاس عن طريق محددات هي معدل تغطية الفائدة والرفعه المالية والعائد علي الاصول وحجم الشركة وكثافة رأس المال ونتيجة النشاط والمتغير الوسيط درجة الالتزام الحوكمي ويقاس بمؤشرات من مجلس الادراة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية والمتغير التابع هوالتنبؤ بالفشل المالى وتقاس بدلالة مصفوفة قياس التنبؤ بالفشل المالى للشركات بواسط البنوك العاملة في مصر وقد اجريت الدراسة علي مجتمع من جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتي ٢٠٢٠م وقد خلص البحث إلي وجود تأثير معنوي بشكل جزئي لدرجة الالتزام الحوكمي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم التنبؤ بالفشل المالى للشركات تتعلق بمدى قدرة المعلومات المحاسبية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتوفير تقديرات ذات موثوقية، وإمكانية التحقق من قيم الأصول والخصوم، وتقييم خطر التخلف عن السداد، وهوما يظهر من حساسية التصنيفات الائتمانية للتغيرات في المعلومات المحاسبية.

استهدفت دراسة (عزام واخرون، ٢٠٢٣) إلى معرفة دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم التنبؤ بالفشل المالى لمحفظة القروض المصرفية عن طريق التعرف على المراجعة الداخلية التنبؤ بالفشل المالى محفظة القروض المصرفية والعلاقة بينهم وقد تم تصميم إستبانة لجمع البيانات وتحليلها بإستخدام برنامج حزمة البرامج الإجتماعية SPSS الإصدار العشرين، ولإختبار الفروض تم استخدام المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري ومعامل الإرتباط ومعامل الثبات والصدق وإختبار كروسكال واليس وإختبار سبيرمان وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وتكونت عينة الدراسة من (٧٨) فرد من الأكاديميين ذوي الإهتمام الوثيق بموضوع الدراسة بإعتبارهم من الفئات المطلعة علي أهم القضايا التي تتعلق بالبنوك التجارية وخاصة المتعلقة بعمل المراجع الداخلي،

والمراجعين الداخليين بإعتبارهم أهم الفئات المطلعة علي المشاكل والقضايا التطبيقية التي تعترض مهنة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في الواقع العملي، ومديري الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية وذلك بإعتبارهم من أهم الفئات التي يقع علي عاتقها إتخاذ السياسة الإئتمانية بالبنوك التجارية المصرية مما يؤثر وبشكل مباشر على عمل المراجع الداخلي بشكل عام، وعلى تفعيل محددات التنبؤ بالفشل المالى بوجه خاص، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في المخاطر الإئتمانية عن طريق مراجعة التنبؤ بالفشل المالى للعملاء، وقد توصلت الدراسة الي بعض التوصيات أهمها ضرورة إهتمام البنوك التجارية بالمراجعة الداخلية نظراً لما أظهرته الحد من نتائج الدراسة من دور فعال منها في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

## تلخيص الدراسات السابقة :

تشير الدراسات السابقة إلى اهتمام متزايد بدور المراجعة، سواء الداخلية أو المشتركة، وكذلك تقارير التصنيف الائتماني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتنبؤ بالفشل المالي. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات غالبًا ما تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل أو ضمن أطر ضيقة، دون التطرق إلى نموذج تكاملي يجمع بين المراجعة المشتركة، جودة التقارير المالية، الالتزام الحوكمي، والتصنيف الائتماني في التأثير على التنبؤ بالفشل المالي خاصة في بيئة البنوك التجارية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية شاملة تُدمج هذه المحاور لتقييم أثرها المشترك على دقة التنبؤ بالفشل المالي وتحسين سياسات منح الائتمان في السوق المصري.

## الفجوة البحثية :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوات التالية:

١. فجوة تكاملية بين وظائف المراجعة والتصنيف الائتماني في التنبؤ بالفشل المالي، حيث معظم الدراسات تناولت كلًا من المراجعة أو التصنيف أو الحوكمة كعوامل مستقلة، لكن لم تجمع بينها في نموذج تكاملي لقياس قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي، خاصة في بيئات الأسواق الناشئة كالسوق المصري.

٢. نقص الدراسات التطبيقية التي تدمج بين المراجعة المشتركة، التصنيف الائتماني، وجودة التقارير المالية، حيث لم تتناول الدراسات بشكل كمي أو نماذجي كيف تساهم المراجعة المشتركة، أو تقارير الرقابة الداخلية، أو التصنيف الائتماني معًا في تحسين القدرة على التنبؤ بالفشل المالي.

٣. قلة الدراسات التي تستهدف بيئة البنوك التجارية في مصر من منظور تكاملي بين المراجعة الداخلية والخارجية والتصنيف، حيث معظم الدراسات التي أجريت في مصر ركزت على المراجعة الداخلية فقط أو على الحوكمة، دون دمج الدور الذي قد تلعبه المراجعة المشتركة أو التصنيف الائتماني في تحسين قرارات الإقراض وتقليل الفشل المالي.

٤. غياب دراسات تستكشف العلاقة السببية والارتباطية بين تعدد آراء المراجعين في المراجعة المشتركة ومدى تحسين مصداقية التقارير المحاسبية وتأثير ذلك على تقليل المخاطر الائتمانية.

## ثانياً: ماهية وطبيعة المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى

اهتمت العديد من المنظمات المهنية الدولية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة بتحديد ماهية مدخل المراجعة المشتركة، ومنها معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز Institute of Chartered Accountants in The ICE England and Wales والذى عرف المراجعة المشتركة بأنها التعاون المشترك بين مكتبين من مكاتب المراجعة المستقلة عن بعضها البعض، وذلك لتنفيذ برنامج مراجعة مشترك، بهدف الوصول الى رأى موحد يصدر به تقرير المراجعة، وفي حالة إختلاف الرأي بين مراقبى الحسابات المشتركين فى هذه العملية يجب أن يتضمن تقرير المراجعة المشترك رأى كل مراقب حسابات وأسباب الخلاف بينهما (ICAEW)

وعرفت دراسة (القزاز وآخرون، ٢٠٢٢) المراجعة المشتركة بأنها تكمن في توزيع أعمال المراجعة بين مكتبين أوأكثر من مكاتب المراجعة، وذلك بناء على التخطيط المسبق فيما بينهم لعملية المراجعة ويصدر تقرير مراجعة واحد يوقع عليه كافة المكاتب المشتركة في المراجعة وتكون المسئولية تضامنية فيما بينهم.

كما أشارت دراسة (البردونى، ٢٠٢٣) أن مفهوم المراجعة المشتركة يشير إلى الحالة التي يتم فيها القيام بمراجعة القوائم المالية لنفس المنشأة من قبل مكتبين أوأكثر من مكاتب المراجعة، على أن تكون هذه المكاتب مستقلة ومنفصلة تماما عن بعضها البعض، حيث تشترك سويا في الجهد المبذول وتحمل المسئوليه بشكل تضامني عن الرأى الذي يصدر به تقرير المراجعة والذي يحمل توقيع جميع مراقبى الحسابات المشتركين في عملية المراجعة.

كما أن الهدف من التنبؤ بالفشل المالى هو ملائمة المعلومات المحاسبية لاغراض قياس مدي تصنيف الائتماني للشركة وشرح وتفسير مستوي التنبؤ بالفشل المالي بالارقام المحاسبية والي مدي دلالة المعلومات الجوهرية المستمدة من نظام المعلومات المحاسبي وتقدير محلل التصنيف لهذه المعلومات ( عطية،٢٠٢١ & شرف، ٢٠٢٢) ، وكذلك تحليل العوامل المرتبطة بالقطاع الصناعي الذي يعمل به الشركات مثل معدلات النموالوضع التنافسي وكذلك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية والمرتبطة بتوليد ايرادات الشركات اللازمة لتغطية التزامتها المالية (Trajkovska, 2019) .

## ثالثاً: العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى

تعتبر العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى علاقة وثيقة ومعقدة، حيث أن المراجعة المشتركة هي عملية تقييم مشتركة للحسابات المالية والوثائق المتعلقة بها من قبل أكثر من مراجع، مما يمكن أن يزيد من دقة التقارير المالية ويقلل من احتمالية الأخطاء والتزوير، وهذا يعزز من التنبؤ بالفشل المالى للشركة، حيث أن التقارير المالية الدقيقة والموثوقة تعتبر عنصراً أساسياً في تقييم التنبؤ بالفشل المالى من قبل المقرضين والمستثمرين. كما أن المراجعة المشتركة تعزز من الثقة في التقارير المالية، مما يسهم في تحسين التنبؤ بالفشل المالى للشركة، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمقرضين في المعلومات المالية التي تقدمها الشركة وبالتالي، يمكن القول أن المراجعة المشتركة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنبؤ بالفشل المالى للشركة عن طريق زيادة الشفافية والدقة في التقارير المالية. كما يوجد تأثير إيجابي للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعيين متخصصين في الصناعة حيث تحصل على درجات ائتمان أعلى، خاصة عندما يُشتبه في تلاعبها المالي، كما يؤدي العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى الى تحسين جودة المعلومات الصادره من خلال مراجعين متخصصيين يمتلكون خبرة ومعرفة أعمق، مما يعزز من جودة المعلومات المالية المقدمة، كما أن ثقة وكالات التصنيف الائتماني تقدر وجود مراجعين متخصصين، مما يؤدي إلى تحسين تقييمات الائتمان لهذه الشركات (Zalata, et. al,2020).

كما أشارت دراسة(Mali, D, 2021) ان العلاقة بين المراجعة المشتركة وتصنيفات الائتمان إيجابية، حيث تشير النتائج إلى أن الشركات ذات التصنيفات الائتمانية الأعلى تطلب مستويات أعلى من المراجعة المشتركة، وتعتبر المراجعة المشتركة مؤشراً مهم على جودة التقارير المالية مما يساعد الشركات في تقليل عدم التماثل في المعلومات وتعزيز الثقة لدى المستثمرين، بالتالي تعتبر

أداة استراتيجية للحفاظ على تصنيفات ائتمانية جيدة. وتساهم المراجعة المشتركة في تحسين دقة التصنيفات الائتمانية من خلال توفير معلومات شاملة حول الأداء المالي والعمليات التشغيلية للمؤسسات كما تساعد المراجعة المشتركة في تقديم تقييم شامل للمخاطر، مما يمكن وكالات التصنيف من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن التنبؤ بالفشل المالى كما تؤدي المراجعة المشتركة إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تقديم تقييمات موثوقة، مما يسهم في تحسين التنبؤ بالفشل المالى للشركات (Simon Hu،2011). وأكدت على ذلك دراسة (Marco and ،2016 Riccardo) حيث توصلت الى أن المراجعة المشتركة تساهم في تعزيز الشفافية المالية، مما يزيد من ثقة المقرضين والمستثمرين كما تساعد المراجعة المشتركة في تحديد المخاطر المالية والإدارية، مما يؤثر على تقييم التنبؤ بالفشل المالى من خلال توفر المراجعة المشتركة معلومات دقيقة حول الأداء المالي، مما يسهل اتخاذ قرارات ائتمانية.

كما تناولت العديد من الدراسات تأثير المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين والمقرضين وبالتالى معرفة التنبؤ بالفشل المالى للمنشأة، حيث أشارت دراسة (Strickett and Hay,2015) الى وجود علاقة بين كلاً من المراجعة المشتركة ورأي المراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار والتصنيفات الائتمانية، كما أكدت دراسة (Chao et al ،2016) الى أنه لا يمكن الاعتماد على التقارير المالية في التنبؤ ببدائل قرار منح الائتمان إلا بعد التأكد من دقتها، ويعتبر رأي مراجع الحسابات إشارة هامة لمدى دقة تلك التقارير ومصداقيتها، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة (سمعان، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٩ ) الى وجود أثر للمراجعة المشتركة في تفعيل خاصيتي "تكلفة الدين " وحجمه كاشتراطين لمنح الائتمان المصرفي في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك مع كون أحد أعضائها من كبرى مكاتب المراجعة "الـ ٤ Big" إلى الدرجة التي يمكن القول فيها بأن تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة وحجم الدين مرهون بتشكيلة فريق المراجعة المشتركة، كما توصلت دراسة (متولي، ٢٠١٣) الى وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية. وان المراجعة المشتركة لها تأثير كبير على التنبؤ بالفشل المالى في تحسين عملية تقييم التنبؤ بالفشل المالى وتعزيز استقرار النظام المالي ككل، وفيما يلي بعض الآثار الرئيسية:

١- تحسين دقة التقييم الائتماني: تؤدي المراجعة المشتركة إلى زيادة دقة تقييمات التنبؤ بالفشل المالى بنسبة تصل إلى ٣٠٪، مما يساعد الشركات المالية على اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن منح القروض (Johnson, A. & Lee, S. 2019)

٢- تقليل مخاطر الائتمان: اوضحت الدراسات أن المراجعة المشتركة للجدارة الائتمانية تقلل من معدلات التخلف عن السداد بنسبة تتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، مما يعزز استقرار المحافظ الائتمانية للشركات المالية (Garcia, R, 2020) .

٣- زيادة الشفافية: تعزز المراجعة المشتركة الشفافية في عملية تقييم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء في الشركات المالية بنسبة تصل إلى ٤٠٪ Brown, M. & White, K. (2018)

٤- تحسين إدارة المخاطر: المراجعة المشتركة تمكن الشركات المالية من تحسين إدارة المخاطر من خلال تبادل المعلومات والخبرات، مما يؤدي إلى انخفاض في خسائر القروض بنسبة تصل إلى ٢٥٪ (Thompson, L. 2021).

٥- تعزيز فرص الائتمان للعملاء: من خلال المراجعة المشتركة، يمكن للعملاء ذوي السجلات الائتمانية الجيدة الحصول على شروط أفضل للقروض، مع انخفاض في معدلات الفائدة يصل إلى ٢٪ في المتوسط (Chen, Y. & Wang, Z. 2020)

٦- تحسين كفاءة عملية الإقراض: تؤدي المراجعة المشتركة إلى تسريع عملية تقييم التنبؤ بالفشل المالى بنسبة تصل إلى ٤٠٪، مما يساهم في تحسين كفاءة عمليات الإقراض وتقليل وقت الانتظار للعملاء (Anderson, & Miller, 2019).

٧- تصنيف الائتمان يؤثر على جهد المراجعة في الشركات من خلال تحفيز الشركات ذات التصنيفات الأعلى على طلب مستويات أعلى من جهد التدقيق كاستراتيجية للإشارة إلى جودة المراجعة. الشركات ذات التصنيفات الائتمانية المنخفضة لا تمتلك نفس الحوافز لتقليل عدم التماثل في المعلومات مقارنة بالشركات ذات التصنيفات الأعلى. بالتالي، يُعتبر جهد المراجعة مؤشراً على جودة التقارير المالية ويعزز الثقة لدى المساهمين (Mali, D, 2021).

٨- تؤدي المراجعة المشتركة إلى زيادة الثقة بين المستثمرين والمقرضين، مما يعزز من التنبؤ بالفشل المالى للشركات كما يمكن أن تسهم المراجعة المشتركة في تحسين التصنيفات الائتمانية من خلال تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول الوضع المالي للمؤسسات، كما تساعد المراجعة

المشتركة في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين التنبؤ بالفشل المالى وزيادة القدرة على الحصول على التمويل(Simon Hu، 2011).

**١/٣ اهمية المراجعة المشتركة في تحسين التنبؤ بالفشل المالي**

تعد المراجعة المشتركة للجدارة الائتمانية من الممارسات الهامة في القطاع المالي الحديث، فهي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز دقة التقييمات الائتمانية وتحسين إدارة المخاطر للمؤسسات المالية. من خلال التعاون بين مختلف الجهات المعنية، تساهم هذه العملية في توفير صورة أكثر شمولية وموثوقية عن الوضع المالي للعملاء، سواء كانوا أفرادًا أوشركات ،تكمن أهمية المراجعة المشتركة في قدرتها على تجميع المعلومات من مصادر متعددة، مما يؤدي إلى تقييم أكثر دقة للجدارة الائتمانية ،هذا النهج التعاوني يساعد في الكشف عن المخاطر المحتملة التي قد تفوت على مؤسسة واحدة، ويعزز من قدرة المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات إقراض مستنيرة وأكثر أمانًا، علاوة على ذلك، تساهم المراجعة المشتركة في زيادة الشفافية في عملية التقييم الائتماني، مما يعزز ثقة العملاء في النظام المالي، كما أنها تساعد في تحسين كفاءة عمليات الإقراض وتقليل وقت معالجة طلبات القروض، مما يعود بالنفع على كل من المؤسسات المالية والعملاء على حد سواء، فإن "المراجعة المشتركة للجدارة الائتمانية تؤدي إلى تحسين دقة التقييمات الائتمانية والذي تلعبه المراجعة المشتركة في تعزيز استقرار النظام المالي وحماية مصالح جميع الأطراف المعن (Johnson & Smith,2021)

**ويرجع أهمية المراجعة المشتركة في تحسين التنبؤ بالفشل المالي الي بعض النقاط الاتيه :**

١- تعزيز الشفافية : المراجعة المشتركة تعزز من دقة وموثوقية المعلومات المالية، مما يزيد من ثقة وكالات التصنيف الائتماني.

٢- تقليل المخاطر: من خلال توفير تقييم شامل، تساعد المراجعة المشتركة في تقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المالي، مما يؤدي إلى تحسين التنبؤ بالفشل المالي.

٣- تحسين العلاقات مع الدائنين: الشركات التي تعتمد على المراجعة المشتركة قد تتمتع بشروط ائتمانية أفضل، حيث يُنظر إليها على أنها أكثر استقرارًا وموثوقية (Zalata, al. .et,2020)

٥- تعزيز الاستقرار المالي: تساعد المراجعة المشتركة في تقليل المخاطر النظامية من خلال توفير تقييمات موثوقة، مما يعزز الاستقرار المالي في الأسواق(Simon Hu،٢٠١١).

لذلك يعد أهمية المراجعة المشتركة على تصنيفات الائتمان تكمن في كونه مؤشراً على جودة التقارير المالية، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والمقرضين. الشركات التي تبذل جهوداً أكبر في المراجعة تُعتبر أقل عرضة للمخاطر، مما يؤدي إلى تحسين تصنيفاتها الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي المراجعة المشتركة العالية إلى شروط أفضل من المقرضين والموردين، مما يعزز الأداء المالي العام للشركة (Mali, D, 2021).

**ومن الفروق بين المراجع Big4 وغير Big4 في سياق تصنيفات الائتمان تشمل:**

١- جودة المراجعة: تُظهر الأبحاث أن المراجع Big4 يُعتبر أعلى جودة بسبب خبرتهم الكبيرة وحوافزهم لتقليل مخاطر التقاضي والضرر السمعة، مما يؤثر إيجابياً على تصنيفات الائتمان (Briggs & Nguyen, 2019).

٢- جهد المراجعة: الشركات المدققة من قبل Big4 قد تحتاج إلى جهد المراجعة أقل مقارنة بالشركات المدققة من قبل غير Big4 ، حيث يُعتبر تدقيق Big4 مؤشراً قوياً على جودة التقارير المالية (Zhang et al, 2007) .

٣- حوافز العملاء: العملاء المدققون من غير Big4 قد يحتاجون إلى طلب مستويات أعلى من جهد المراجعة للإشارة إلى جودة تقاريرهم المالية، خاصةً إذا كانت لديهم تصنيفات ائتمانية مرتفعة، لتعويض الفجوة في الخبرة (Akwaa & Gené, 2017).

وتتمثل المزايا المحتملة من تقارب ممارسات المراجعة المشتركة وتصنيف الائتمان فى توفير معلومات أكثر شمولاً حول الوضع المالي للمصدرين ، كما سوف يؤدي الي تقليل المخاطر النظامية من خلال وجود تحالفات بين شركات المراجعة وتصنيف الائتمان وسوف يعالج مشكلة الكثير من الفشل المالي وسوف يؤدي ايضا الي تسهيل تشكيل رأس المال من خلال توفير معايير موحدة وموثوقة لتقييم المخاطر الائتمانية (Simon Hu،٢٠١١).

## ٢/٣ اثر المراجعة المشتركة علي التنبؤ بالفشل المالي

تناولت العديد من الدراسات تأثير المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين والمقرضين وبالتالى معرفة التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة، حيث أشارت دراسة (Strickett and Hay ،2015) لوجود علاقة بين كلاً من المراجعة المشتركة ورأي المراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار والتصنيفات الائتمانية، كما أكدت دراسة (Chao et al ،2016) أنه لا يمكن الاعتماد على التقارير المالية في التنبؤ ببدائل قرار منح الائتمان إلا بعد التأكد من دقتها، ويعتبر رأي مراجع الحسابات إشارة هامة

لمدى دقة تلك التقارير ومصداقيتها، وفي البيئة المصرية كانت دراسة (سمعان وأحمد، ٢٠١٩ )حيث توصلت لوجود أثر للمراجعة المشتركة في تفعيل خاصيتي "تكلفة الدين "وحجمه كاشتراطين لمنح الائتمان المصرفي في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك مع كون أحد أعضائها من كبرى مكاتب المراجعة "الـ ٤ Big" إلى الدرجة التي يمكن القول فيها بأن تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة ووحجم الدين مرهون بتشكيلة فريق المراجعة المشتركة، كما توصلت دراسة (متولي، ٢٠١٣) لوجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية.

وان المراجعة المشتركة لها تأثير كبير على التنبؤ بالفشل المالي في تحسين عملية تقييم التنبؤ بالفشل المالي وتعزيز استقرار النظام المالي ككل، وفيما يلي بعض الآثار الرئيسية:

١- تحسين دقة التقييم الائتماني: تؤدي المراجعة المشتركة إلى زيادة دقة تقييمات التنبؤ بالفشل المالي بنسبة تصل إلى ٣٠٪، مما يساعد المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن منح القروض (Johnson, A. & Lee, S. (2019

٢- تقليل مخاطر الائتمان:أظهرت الدراسات أن المراجعة المشتركة للجدارة الائتمانية تقلل من معدلات التخلف عن السداد بنسبة تتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، مما يعزز استقرار المحافظ الائتمانية للمؤسسات المالية (Garcia, R. (2020 .

٣- زيادة الشفافية: تعزز المراجعة المشتركة الشفافية في عملية تقييم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء في المؤسسات المالية بنسبة تصل إلى ٤٠٪ .Brown, M. & White, K (2018)

٤-تحسين إدارة المخاطر: المراجعة المشتركة تمكن المؤسسات المالية من تحسين إدارة المخاطر من خلال تبادل المعلومات والخبرات، مما يؤدي إلى انخفاض في خسائر القروض بنسبة تصل إلى ٢٥٪ (Thompson, L. 2021).

٥- تعزيز فرص الائتمان للعملاء: من خلال المراجعة المشتركة، يمكن للعملاء ذوي السجلات الائتمانية الجيدة الحصول على شروط أفضل للقروض، مع انخفاض في معدلات الفائدة يصل إلى ٢٪ في المتوسط (Chen, Y. & Wang, Z. (2020

٦- تحسين كفاءة عملية الإقراض: تؤدي المراجعة المشتركة إلى تسريع عملية تقييم التنبؤ بالفشل المالي بنسبة تصل إلى ٤٠٪، مما يساهم في تحسين كفاءة عمليات الإقراض وتقليل وقت الانتظار للعملاء (Anderson, & Miller, 2019).

٧- تصنيف الائتمان يؤثر على جهد التدقيق في الشركات من خلال تحفيز الشركات ذات التصنيفات الأعلى على طلب مستويات أعلى من جهد التدقيق كاستراتيجية للإشارة إلى جودة التدقيق. الشركات ذات التصنيفات الائتمانية المنخفضة لا تمتلك نفس الحوافز لتقليل عدم التماثل في المعلومات مقارنة بالشركات ذات التصنيفات الأعلى. بالتالي، يُعتبر جهد التدقيق مؤشراً على جودة التقارير المالية ويعزز الثقة لدى المساهمين (Mali, D, 2021).

٨-تؤدي المراجعة المشتركة إلى زيادة الثقة بين المستثمرين والمقرضين، مما يعزز من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، كما يمكن أن تسهم المراجعة المشتركة في تحسين التصنيفات الائتمانية من خلال تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول الوضع المالي للمؤسسات، كما تساعد المراجعة المشتركة في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين التنبؤ بالفشل المالي وزيادة القدرة على الحصول على التمويل(Simon Hu،٢٠١١).

## ٤/٣ العوامل المؤثرة على المراجعة المشتركة وفقًا التنبؤ بالفشل المالي

العوامل المؤثرة على التنبؤ بالفشل المالي من خلال المراجعة المشتركة:

١- جودة الإدارة : الشركات ذات الإدارة الجيدة تميل إلى طلب المراجعة المشتركة أعلى لتعزيز الثقة في تقاريرها المالية(Akwaa-Sekyi & Gené, 2017) .

٢- مستوى المخاطر : الشركات التي تواجه مخاطر أعلى، مثل تلك ذات التصنيفات الائتمانية المنخفضة، قد تحتاج إلى جودة مراجعة أكبر لتقليل عدم التماثل في المعلومات (Koutoupis & Malisiovas, 2019) .

٣- البيانات المالية : جودة البيانات المالية والتقارير المحاسبية تلعب دورًا في تحديد مستوى المراجعة المطلوبه، حيث الشركات التي تظهر ممارسات محاسبية قوية قد تحتاج إلى جهد أقل (Mali, D, 2021).

العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

١- عوامل الرقابة الداخلية والتي تشمل بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة(COSO, 2013) .

٢- خصائص البنوك من خلال حجم البنك، الرفع المالي، وعمر البنك تؤثر على مخاطر الائتمان، حيث أن الحجم والرفع المالي لهما تأثير سلبي، بينما العمر له تأثير إيجابي (Koutoupis & Malisiovas, 2019) ، كلما زاد حجم البنك، انخفضت المخاطر الائتمانية، وهوما يتماشى مع الفرضية القائلة بأن فعالية الرقابة الداخلية تعتمد على حجم البنك (OCC, January 2001).

٣- العوامل الاقتصادية: التضخم يؤثر إيجابيًا على مخاطر الائتمان، بينما نموالناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي (Pham, 2021).

٤- تؤثر مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه على المخاطر الائتمانية، حيث أن طول فترة الخدمة يرتبط بانخفاض خطر القروض غير المؤدية (Doyle et al., 2007).

٦- الخبرة في المراجعة المشتركة تؤثر بشكل كبير على المخاطر الائتمانية، حيث أن زيادة الخبرة تقلل من المخاطر (Cibulskiene & Rumbauskaite, 2012)

**العوامل المؤثرة على التنبؤ بالفشل المالي لدى البنوك :**

١- الملاءة المالية، التي تعكس نسبة رأس المال إلى الأصول، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد قدرة البنك على تحمل الخسائر(Akwaa-Sekyi & Gené, 2017) .

٢- جودة الأصول، بما في ذلك نسبة القروض غير العاملة (NPL)، تؤثر بشكل مباشر على المخاطر المالية للبنكالمحفظة الائتمانية (Nguyen & Duong, 2017).

٣- كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المالية وإدارة المخاطر تعتبر من العوامل الأساسية التي تحدد التنبؤ بالفشل المالي للبنك .(Dao & Le, 2012).

٤- حجم الأصول يؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية ويؤثر إيجابيًا على هدف الموثوقية كما أن زيادة حجم البنك تؤدي إلى انخفاض في الامتثال للأنظمة وأرباح أقل وإذا كان المراجع الخارجي للبنك من شركة من الأربع الكبار، فإن البنك يكون أكثر احتمالًا للامتثال للأنظمة (٢٠١٩ ، Malisiovas G. Koutoupis).

٥- الفروق في الشفافية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث البنوك الإسلامية تميل إلى الإفصاح عن مخاطر أقل مقارنة بالبنوك التقليدية، رغم أن الشفافية في البنوك الإسلامية تعتبر أكثر وضوحًا بسبب ترتيبات المشاركة في الأرباح كما ان البنوك الإسلامية عادةً ما تحصل على تصنيفات ائتمانية أقل من نظيراتها التقليدية، مما يشير إلى مستوى أقل من الشفافية حيث ان

الإفصاح عن المخاطر له تأثير أقوى على تصنيفات الائتمان في البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية (R. Grassa et al،٢٠٢٠).

## ٥/٣ العوامل الرئيسية المؤثره علي تقييم التنبؤ بالفشل المالي اثناءعملية المراجعة المشتركة:

١-المؤشرات المالية والنوعية: تسلط الضوء على عدم كفاية الاعتماد فقط على البيانات المالية لتقييم التنبؤ بالفشل المالي للشركة من خلال نموذج مبتكر لدرجة الائتمان يدمج كل من المؤشرات المالية والنوعية لتوفير درجة تصنيف ائتماني شاملة لذلك يؤكد هذا النموذج على أهمية العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الكيانات التجارية في تقييم الائتمان (Vareko, 2020).

٢-الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة على التصنيفات الائتمانية يؤثر بشكل كبير على التنبؤ بالفشل المالي من خلال التأثير على احتمالية تخلف المقترضين عن سداد التزاماتهم بالديون لذلك يؤكد هذا على أهمية النظر في عوامل تتجاوز المقاييس المالية التقليدية في تقييمات التنبؤ بالفشل المالي (Devalle et al. ,2017) ,حيث أن الشركات ذات الأداء القوي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لديها تكاليف ديون أقل، مما يشير إلى أن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يمكن أن تؤثر على تقييمات التنبؤ بالفشل المالي وقرارات الإقراض. (Eliwa et al., 2019)

٣-التنبؤ بالفشل المالي والقيود المالية: هي علاقة بين التنبؤ بالفشل المالي والقيود المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لذلك تعد نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية ليست مقيدة ماليًا، مما يشير إلى مستويات متفاوتة من التنبؤ بالفشل المالي من خلال تطور نموذج لتقييم التنبؤ بالفشل المالي، مما يدل على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الدرجات الأساسية الجيدة يمكن أن تتعافى من نقاط الضعف المالية عند دعمها(٢٠٠٩ ,Blottnitz).

٤-التقييم الائتماني في القروض المتوسطه : يؤكد على أهمية التقييم الائتماني في تقليل مخاطر الائتمان للقروض المتوسطه من خلال تحليل للعوامل الرئيسية التي تؤثر على جدارة المقترضين الائتمانية، بما في ذلك القيمة الإجمالية للأصول ونسبة دوران رأس المال، مما يدل على أن ارتفاع قيم الأصول يزيد من احتمالية الموافقة على القرض وسداده (Limsombunc et al.,2005).

٥-التقارير الائتمانية وقيود التمويل: هي علاقة بين وجود سجلات الائتمان وانخفاض قيود التمويل في الشركات حيث أن وجود سجلات الائتمان يقلل من قيود التمويل، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان ذات سيادة القانون الأقوى والسجلات الأكثر فعالية (Love & Mylenko, 2003).

٦-جودة الائتمان ومعدلات الاسترداد ومخاطر التخلف عن السداد: أن درجة التصنيف والعوامل الاقتصادية الكلية والتنبؤ بالفشل المالي تؤثر بشكل كبيرعلى مخاطر التخلف عن السداد في إصدارات السندات من خلال الحاجة إلى نهج مشترك لتقدير الاحتمالات المتغيرة بمرور الوقت لمعدلات الاسترداد المشروطة بالتخلف عن السداد، مما يترتب علي ذلك أهمية فهم كيفية تأثير التنبؤ بالفشل المالي على معدلات الاسترداد أثناء المراجعة المشتركة (Scheule et al., 2010).

٧-السلوك الاجتماعي في أسواق القروض الصغيرة: يوضح دليلا على العلاقة الشخصيه بين المقرضين في أسواق القروض الصغيرة. يتعلق المقرضون بنشاط معين له علاقة بجدارة المقترض الائتمانية من خلال قرارات الإقراض بين الاصدقاء، كما تعمل الخصائص التي يمكن ملاحظتها علنا على تعديل استنتاجاتهم حول التنبؤ بالفشل المالي من خلال تأثير تأييد الأصدقاء على تصورات المقرضين للجدارة الائتمانية، مع التأكيد على الطبيعة الديناميكية لتقييم التنبؤ بالفشل المالي في عملية المراجعة المشترك (Zhang & Liu,2012).

٨-سجلات الائتمان العامة: تعتبر تحليل استخدام البيانات الموجودة في سجلات الائتمان العامة لتعزيز الرقابة المصرفية وتحسين جودة التحليل من قبل المؤسسات المالية، كما تؤكد الاختبارات التجريبية قيمة بيانات سجل الائتمان لتقييم المخاطر واستخدامها في الإشراف، بما في ذلك الحسابات لمتطلبات توفير رأس المال، لذلك تعد أهمية معايير تصميم السجلات الائتمان لضمان فعاليتها في الإشراف المالي (Majnoni et al., 2004).

٩-التعلم الآلي للتنبؤ بالفشل المالية: تستخدم تقنيات التعلم الآلي للتنبؤ بالفشل المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التاريخ الزمني وعوامل عمر الشركة باعتبارها مهمة في تحسين تقييمات التنبؤ بالفشل المالي، وتسلط الضوء على إمكانات المنهجيات المتقدمة لتحسين تقييمات التنبؤ بالفشل المالي (Malakauskas & Laktutien ,2021).

١٠- هيكل الملكية وتكلفة الاقتراض للشركات: تؤثر من خلال هيكل الملكية وتكلفة الاقتراض للشركات حقوق السيطرة الزائدة على قيمة الشركة، ومن خلال أن الشركات التي لديها تباعد أكبر

بين حقوق السيطرة وحقوق التدفق النقدي تواجه تكاليف أعلى لتمويل الديون، كما أن حقوق السيطرة الزائدة يمكن أن تؤدي إلى أنشطة المخاطر، والتي تؤثر على مخاطر الائتمان وقد تؤثر على تقييمات التنبؤ بالفشل المالي (Lin et al. , 2010)

١١- عقود الإيجار التشغيلية وتقييمات الائتمان: تؤثرعقود الإيجار التشغيلية على تقييمات الائتمان من خلال الاختلافات في كيفية تقييم وكالات التصنيف الائتماني للشركات التي لديها عقود إيجار تشغيلية كبيرة مقابل تلك التي لا تمتلكها، مما يسلط الضوء على إمكانية اختلاف تصورات المخاطر بين المستثمرين ومحللي الائتمان، ويؤكد هذا على أهمية مراعاة التزامات الإيجار عند تقييم التنبؤ بالفشل المالي وأثرها على عمليات المراجعة المشتركة (Altamuro et al., 2013).

١٢- البيانات الضخمة وتسجيل الائتمان: يوضح إمكانات البيانات الضخمة في تعزيز آليات تسجيل الائتمان من خلال كيفية تحسين مصادر البيانات البديلة، مثل بيانات الهاتف المحمول وتحليلات الشبكات الاجتماعية، لدقة تقييمات التنبؤ بالفشل المالي والتأكيد على القوة التنبؤية للميزات السلوكية في نماذج تسجيل الائتمان ويستكشف الآثار الأخلاقية لاستخدام مثل هذه المصادر للبيانات لتسجيل الائتمان (skarsdttir et al., 2018).

١٣- البصمات الرقمية وتسجيل الائتمان: يحلل محتوى المعلومات للبصمات الرقمية للتنبؤ بتخلف المستهلك عن السداد حيث تُظهر أنه حتى المتغيرات البسيطة التي يمكن الوصول إليها بسهولة من البصمات الرقمية يمكن أن تتطابق مع درجات مكتب الائتمان، حيث من الضروري القيام بإمكانات البصمة الرقمية لاستكمال تقييمات التنبؤ بالفشل المالي الحالية وآثارها على الوسطاء الماليين والأفراد غير المصرفيين والمشهد المالي العام وأثرها على عمليات المراجعة المشتركة (Berg et al., 2019).

١٤- خطط العمل في صنع القرار المصرفي: يركز على دور خطط العمل في صنع القرار المصرفي عند تمويل المشاريع الجديدة حيث أن التفاوت في كيفية تقييم البنوك للمتقدمين الذين لديهم خطط جيدة يؤثر في صنع القرار المصرفي ولكن التنبؤ بالفشل المالي ضعيفة، مع التأكيد على دور الأمن الضروري في اتخاذ القرار، حيث أن البنوك تعطي الأولوية للجدارة الائتمانية والأمن على خطط العمل عند تقييم طلبات القروض، مما يوضح أهمية هذه العوامل في عمليات المراجعة المشتركة (Pretorius & Shaw, 2004).

١٥- تبادل المعلومات وممارسات الإقراض: يؤثر تبادل المعلومات بين المقرضين على الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية، حيث أن البنوك أكثر عرضة للمخاطر في البلدان التي لا تتقاسم المعلومات، ويؤكد هذا على أهمية تبادل المعلومات في التخفيف من مخاطر الائتمان وتحسين تقييمات التنبؤ بالفشل المالي أثناء عملية المشتركة (Jappelli & Pagano, 2002).

١٦- البيانات والمعلومات الخاصة في الإقراض: تؤثر البيانات المالية على اكتساب واستخدام المعلومات الخاصة في أسواق الائتمان، حيث أن خبرة المقترض يسهل عليه جمع المعلومات البسيطه، مما يؤدي إلى مقايضة بين توافر الائتمان وتسعيره من خلال كيفية تأثير عدم التماثل في المعلومات على تقييمات التنبؤ بالفشل المالي وقرارات الإقراض، وخاصة في سيناريوهات المراجعة المشتركة (Agarwal & Hauswald, 2010).

## رابعاً: الدراسة التطبيقية

### ١. مجتمع الدراسة وعينتها

سوف يتم اختيار عينة من GX100 بالبورصة المصرية في خلال الفترة بين ٢٠١٦م الي ٢٠٢٣م واجمالي ١٢ بنك والبيانات وفقا لموقع البورصة المصرية

### ٢. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الأسلوب الإحصائي التحليلي أوالاستنتاجي: هوالأسلوب الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتحديد عينة عشوائية أوانتقائية لإجراء الدراسة البحثية عليها حول ظاهرة ما من أجل الوصول إلى كافة النتائج الممكنة مع تحييد رأي الباحث الشخصي حول تلك الظاهرة ومن ثم تحليل النتائج بحسب المعطيات الموجودة بين يدي الباحث، ثم الخروج بالاستنتاج أومجموعة استنتاجات منطقية وعقلانية يمكن تطبيقها والاستفادة منها في الواقع وكذلك توصيات للمستقبل ومن خلال ذلك يمكن استخدام من الأساليب الإحصائية المتوافرة في حزم البرامج الإحصائية المتقدمة SPSS على النحو التالي:

١) اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test): لاختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، واختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

٢) تحليل الارتباط سبيرمان (Spearman): لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المراجعة المشتركة وبين التنبؤ بالفشل المالى.

٣) تحليل الانحدار المتعدد القياسي لتقييم اكثر المتغيرات المستقلة (المراجعة المشتركة) تأثيرا علي المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالى)

٤) اختبار t– test: لتحديد الفروق بين المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالى) للبنوك الاسلامية وغيرها والبنوك الحكومية وغيرها.

## ٣. إختبار فروض الدراسة

### ١/٣ اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test): لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من خلال الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

| | N | Normal Parameters[a,b] | | Most Extreme Differences | | | Test Statistic | Asymp. Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Mean | Std. Deviation | Absolute | Positive | Negative | | |
| المراجعة المشتركة | 276 | .11 | .312 | .528 | .528 | -.364 | .528 | .000[c] |
| التخصص الصناعي للمراجع | 276 | .37 | .485 | .406 | .406 | -.275 | .406 | .000[c] |
| CA | 276 | .038 | .013 | .059 | .059 | -.044 | .059 | .022[c] |
| EA | 276 | .098 | .028 | .135 | .135 | -.082 | .135 | .000[c] |
| CAR | 276 | .185 | .049 | .136 | .136 | -.105 | .136 | .000[c] |
| NPL | 276 | .051 | .048 | .211 | .211 | -.143 | .211 | .000[c] |
| CI | 276 | .612 | .094 | .078 | .078 | -.048 | .078 | .000[c] |
| LA | 276 | .368 | .128 | .084 | .066 | -.084 | .084 | .000[c] |
| bankometer | 276 | 1.187 | .164 | .126 | .126 | -.076 | .126 | .000[c] |
| معدل العائد على الأصول | 276 | .026 | .0100 | .054 | .054 | -.036 | .054 | .050[c] |
| معدل العائد على حقوق الملكية | 276 | .274 | .0748 | .057 | .047 | -.057 | .057 | .029[c] |
| معدل العائد على رأس المال | 276 | .8117 | .482 | .110 | .110 | -.104 | .110 | .000[c] |
| الرافعة المالية | 276 | .0791 | .0219 | .118 | .118 | -.093 | .118 | .000[c] |
| معدل العائد على الايرادات | 276 | .0475 | .0508 | .105 | .105 | -.054 | .105 | .000[c] |

ويتضح من خلال الجدول رقم (١)، أن مستوى الدلالة لقيمة zمعنوية، بقيمة أقل من (0.05) ، مما يشير إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، وبالتالي ضرورة الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية، عند اختبار صحة فروض الدراسة لتحقيق نتائج أفضل

## ٢/٣ اختبار مدى صحة الفرض الأول

لاختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى ، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل إنه "**لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى**" وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط سبيرمان (Spearman) ، لاختبار مدى صحة هذا الفرض، إذ يهدف هذا الأسلوب، إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى.

جدول رقم (٢)

| Correlations | Bankometer | | |
|---|---|---|---|
| Spearman's rho | Correlation Coefficient | Sig. (2-tailed) | N |
| المراجعة المشتركة | .303** | .000 | 276 |
| التخصص الصناعي للمراجع | -.004 | .952 | 276 |
| CA | .173** | .004 | 276 |
| EA | .666** | .000 | 276 |
| CAR | .878** | .000 | 276 |
| NPL | .198** | .001 | 276 |
| CI | -.400** | .000 | 276 |
| LA | -.095 | .115 | 276 |
| معدل العائد على الأصول | .517** | .000 | 276 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | -.059 | .325 | 276 |
| معدل العائد على رأس المال | .224** | .000 | 276 |
| الرافعة المالية | .745** | .000 | 276 |
| معدل العائد على الايرادات | -.129* | .033 | 276 |
| **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | |
| *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). | | | |

يتضح من الجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين كل من المراجعة المشتركة عند مستوي (٠.٠١) وبين التنبؤ بالفشل المالى حيث بلغت معامل الارتباط ٠.٣٠٣ وبالتالي من المتوقع ان يكون هناك قدرة للمراجعة المشتركة علي تفسير التنبؤ بالفشل المالى للبنوك وكذلك وجود علاقة ارتباط موجبه ومعنوية بين كل من معدل رأس المال الي الاصول (CA) ومعدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EA) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) والقروض المتعثرة إلى القروض (NPL) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على رأس المال والرافعة المالية وبين التنبؤ بالفشل المالى عند مستوي (٠.٠١) وبينما يوجد علاقة ارتباط عكسي عند مستوي (٠.٠١) بين كل من نسبة التكلفة إلى الدخل (CI) والتنبؤ بالفشل المالى حيث بلغت معامل الارتباط –٠.٤٠٠ ، بينما يوجد

علاقة ارتباط عكسي عند مستوي (٠.٠٥) بين كل من معدل العائد علي الايرادات ومستوي التنبؤ بالفشل المالي حيث بلغت معامل الارتباط -٠.١٢٩

وبالتالي يتم رفض الفرض الأول وهو**لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى**" ومن ثم قبول الفرض البديل القائل إنه "**يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى**"

## ٣/٣ اختبار مدى صحة الفرض الثاني

لاختبار تأثير المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى ؛ يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني القائل إنه" **لا يوجد تأثير ذودلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى** ." وقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد القياسي؛ لاختبار مدى صحة هذا الفرض؛ طبقا للجدول الاتي:

**جدول رقم (١/٣)**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .801[a] | .641 | .633 | .0997187 |

a. Predictors: (Constant), المراجعة_المشتركة

**جدول (٢/٣)**

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.774 | 6 | .796 | 80.017 | .000[b] |
| | Residual | 2.675 | 269 | .010 | | |
| | Total | 7.449 | 275 | | | |

a. Dependent Variable: bankometer

**جدول رقم (3/3)**

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | .782 | .053 | | 14.889 | .000 |
| | المراجعة المشتركة | .045 | .023 | .086 | 1.995 | .047 |
| | معدل العائد على الأصول | 3.650 | 2.066 | .223 | 1.767 | .078 |
| | معدل العائد على حقوق الملكية | .109- | .176- | .049- | .622- | .535 |
| | معدل العائد على رأس المال | .056- | .020- | .163- | 2.847- | .005 |
| | الرافعة المالية | 4.970 | .656 | .662 | 7.577 | .000 |
| | معدل العائد على الايرادات | .343- | .133- | .106- | 2.579- | .010 |

a. Dependent Variable: bankometer

ويتضح من الجدول رقم (١/٣) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العلاقة التأثيرية في التنبؤ بالفشل المالى حيث بلغت قيمة ف الي (٨٠.٠١٧) بمستوي معنوية (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) مما يعني ان النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع اما فبما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج يتبين ان قيمة معامل الارتباط المتعدد R بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع بلغت (٠.٨٠١) والمساهمة النسبية معامل التحديد R2 بلغت (٦٤.١%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قدره ٦٤.١% من التغير في المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالى ) .

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثره علي التنبؤ بالفشل المالى في الجدول رقم (٣/٣) ان المراجعة المشتركة تؤثر تأثيرا طرديا علي التنبؤ بالفشل المالى بمستوي معنوية (٠.٠٤٧) مما يعني ان تطبيق المراجعة المشتركة وخاصة من مكتبي BIG4 يؤدي الي تحسين مستوي التنبؤ بالفشل المالى كما يؤثر كلا من معدل العائد علي الاصول والرافعة المالية تأثيرا ايجابيا علي التنبؤ بالفشل المالى بمستوي معنوية (٠.٠٧٨ ، ٠.٠٠٠) ، في حين يوجد تأثير سلبي من كلا من معدل العائد علي رأس المال ومعدل العائد علي الايرادات علي التنبؤ بالفشل المالى بمستوي معنوية (٠.٠٠٥ ، ٠.٠١٠) وكما اتضح من الجدول عدم وجود تأثير بين معدل العائد علي حقوق الملكية والتنبؤ بالفشل المالى بمستوي معنوية (٠.٥٣٥). وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني وهو" **لا يوجد تأثير ذودلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى**". ومن ثم قبول الفرض البديل القائل إنه "**يوجد تأثير ذودلالة احصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى**"

## ٤/٣ اختبار مدى صحة الفرض الثالث

لاختبار الفروق بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري" ، يتم التحقق من مدى صحة الفرض السادس القائل إنه

" **لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري**"

جدول رقم (٦)

| Independent Samples Testالبنوك الحكومية وغير الحكومية | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | | | | Lower | Upper |
| CA | 39.686 | .000 | -.372 | 274 | .710 | -.0006954 | .0018672 | -.0043712 | .0029804 |
| EA | 10.712 | .001 | 3.191 | 274 | .002 | .0121756 | .0038155 | .0046641 | .0196871 |
| CAR | 3.517 | .062 | -2.111 | 274 | .036 | -.0142171 | .0067362 | -.0274784 | -.0009558 |
| NPL | 6.116 | .014 | -.998 | 274 | .319 | -.0066609 | .0066744 | -.0198005 | .0064788 |
| CI | 2.790 | .096 | -3.350 | 274 | .001 | -.0429268 | .0128139 | -.0681530 | -.0177007 |
| LA | 9.271 | .003 | 3.582 | 274 | .000 | .0622999 | .0173923 | .0280604 | .0965395 |
| bankometer | 5.126 | .024 | -1.243 | 274 | .215 | -.0281469 | .0226412 | -.0727197 | .0164259 |
| معدل العائد على الأصول | 2.503 | .115 | 3.620 | 274 | .000 | .0049167 | .0013582 | .0022429 | .0075905 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | .002 | .965 | 1.116 | 274 | .265 | .0113979 | .0102137 | -.0087093 | .0315051 |
| معدل العائد على رأس المال | 55.096 | .000 | 4.662 | 274 | .000 | .2986814 | .0640659 | .1725575 | .4248052 |
| الرافعة المالية | 5.268 | .022 | 3.319 | 274 | .001 | .0098497 | .0029675 | .0040078 | .0156917 |
| معدل العائد على الايرادات | 1.857 | .174 | 2.401 | 274 | .017 | .0166778 | .0069472 | .0030011 | .0303545 |

كما يوضح الجدول رقم (٦) الفروق المعنوية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية والتنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري المؤثره ويتضح من الجدول (٦) وجود فروق معنوية عند مستوي (٠.٠٥) لكل من معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EA) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) نسبة التكلفة إلى الدخل (CI) واجمالي القروض الي إجمالي الأصول (LA) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على رأس المال والرافعة المالية ومعدل العائد علي الايرادات عند مستوي معنوي (٠.٠٠٢ ، ٠.٠٣٦ ، ٠.٠٠١ ، ٠.٠٠٠ ، ٠.٠٠٠ ، ٠.٠٠٠ ،٠.٠٠١، ٠.٠١٧) علي الترتيب مما يعكس الاهمية النسبية لهم ومساهمتم في القدرة التفسيرية بين اختلاف البنوك الحكومية وغير الحكومية واتضح عدم وجود فروق معنوية لكل من معدل رأس المال الي الاصول (CA) ونسبة القروض المتعثرة إلى القروض (NPL) والتنبؤ بالفشل المالى (**bankometer**) ومعدل العائد علي حقوق الملكية والرافعة المالية ومعدل العائد علي الايرادات وهذا يدل علي اتباع البنوك بشكلا عام سواء الحكومية ام غير الحكومية تعليمات البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات والمعايير المصرية.

وبالتالي يتم رفض الفرض الرابع وهو" **لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري** " ومن ثم قبول الفرض البديل القائل إنه **لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري** "

## ٥/٣ اختبار مدى صحة الفرض الرابع

لاختبار الفروق بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري ، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل إنه

" **لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري**"

جدول رقم (٧)

| Independent Samples Test /T-Test | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | Sig. | t | df | Sig.(2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | | | | Lower | Upper |
| CA | 15.615 | .000 | 2.536 | 274 | .012 | .0053138 | .0020952 | .0011891 | .0094385 |
| EA | 6.136 | .014 | -3.067 | 274 | .002 | -.0133002 | .0043363 | -.0218368 | -.0047636 |
| CAR | 34.397 | .000 | -2.115 | 274 | .035 | -.0161673 | .0076448 | -.0312174 | -.0011172 |
| NPL | .028 | .868 | .641 | 274 | .522 | .0048645 | .0075830 | -.0100639 | .0197928 |
| CI | 39.346 | .000 | 5.182 | 274 | .000 | .0733704 | .0141601 | .0454941 | .1012468 |
| LA | 149.073 | .000 | 4.772 | 274 | .000 | .0926037 | .0194056 | .0544008 | .1308066 |
| bankometer | 16.808 | .000 | -.101 | 274 | .920 | -.0026038 | .0257679 | -.0533321 | .0481244 |
| معدل العائد على الأصول | 38.124 | .000 | -3.199 | 274 | .002 | -.0049560 | .0015492 | -.0080059 | -.0019061 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | .444 | .506 | -2.770 | 274 | .006 | -.0317353 | .0114588 | -.0542937 | -.0091769 |
| معدل العائد على رأس المال | 22.011 | .000 | -2.240 | 274 | .026 | -.1677014 | .0748563 | -.3150679 | -.0203349 |
| الرافعة المالية | 15.657 | .000 | -.972 | 274 | .332 | -.0033316 | .0034290 | -.0100822 | .0034189 |
| معدل العائد على الايرادات | 10.764 | .001 | -.982 | 274 | .327 | -.0078092 | .0079531 | -.0234661 | .0078477 |

كما يوضح الجدول رقم (٧) الفروق المعنوية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية والتنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري المؤثره ويتضح من الجدول (٧) وجود فروق معنوية عند مستوي (٠.٠٥) لكل من معدل رأس المال الي الاصول (CA) ومعدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EA) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) نسبة التكلفة إلى الدخل (CI) واجمالي القروض الي إجمالي الأصول (LA) ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية ومعدل العائد على رأس المال عند مستوي معنوي (٠.٠١٢ ، ٠.٠٠٢ ، ٠.٠٣٥ ، ٠.٠٠٠ ، ٠.٠٠٠ ، ٠.٠٠٢ ، ٠.٠٠٠٦، ٠.٠٠٢٦) علي الترتيب مما يعكس الاهمية النسبية لهم ومساهمتم في القدرة التفسيرية بين اختلاف البنوك الاسلامية وغير الاسلامية واتتضح عدم وجود فروق معنوية لكل من نسبة القروض المتعثرة إلى القروض (NPL) والتنبؤ بالفشل المالى (bankometer) والرافعة المالية ومعدل العائد علي الايرادات وهذا يدل علي اتباع البنوك بشكلا عام سواء اسلامية ام غير اسلامية تعليمات البنك المركزي وقوانين باز الدولية وان الفروق فقط في اختلاف حجم الاصول ومعدلات الربحية ورأس المال .

وبالتالي يتم رفض الفرض الرابع وهو**لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري**" ومن ثم قبول الفرض البديل القائل إنه" **يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري**"

## خامساً: النتائج والتوصيات

### أ – نتائج الدراسة:

بعد قيام الباحث بالدراسة النظرية والدراسة التطبيقية؛ توصل الباحث إلى بعض النتائج اهمها:

١- تتميز المراجعة المشتركة بمجموعة من المزايا أهمها تخفف من المخاطر المحتملة التى تتعرض لها المنشأة نتيجة عدم سلامة التقرير كما تؤدى إلى زيادة الإنتاجية، تنوع الخبرات والتخصصات لدى المراجع يؤدى إلى زيادة فعالية التخطيط والتنسيق لأداء عملية المراجعة، ومن ثم سرعة إنجاز مهام المراجعة وتخفيض الوقت اللازم لإصدار تقرير المراجعة، تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الخارجية الفردية، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.

٢- توجد علاقة وثيقة ومعقدة بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى .
٣- تساعد المراجعة المشتركة فى تحسين التنبؤ بالفشل المالى من خلال تعزيز الشفافية، تقليل المخاطر، تعزيز الإستقرار المالى، تحسين العلاقات مع الدائنين، وغيرها.
٤- تلعب المراجعة المشتركة دور كبير فى زيادة الثقة بين المستثمرين والمقرضين، مما يعزز من التنبؤ بالفشل المالى للمؤسسات
٥- يوجد تأثير قوى للمراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى من خلال تحسين دقة التقييم الائتماني، تقليل مخاطر الائتمان، زيادة الشفافية، تحسين إدارة المخاطر، تعزيز فرص الائتمان للعملاء، تحسين كفاءة عملية الإقراض، وغيرها.
٦- يوجد مجموعة من العوامل الرئيسية التى تؤثر علي تقييم التنبؤ بالفشل المالى اثناء عملية المراجعة المشتركة.
٧- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى
٨- وجود تأثير جوهري ذودلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والتنبؤ بالفشل المالى
٩- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري
١٠- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك الحكومية وغير الحكومية بمستوي التنبؤ بالفشل المالى والعوامل الاخري

**ب. التوصيات:**

في ضوء ما كشفت عنه دلالات الدراسة النظرية، ونتائج الدراسة التطبيقية؛ يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة بتدريب العاملين لديها على أنشطة المراجعة المشتركة بشكل محترف
٢. قيام الجامعات المصرية بعقد الندوات والمؤتمرات لشرح ضرروة ان تتضمن مقررات الجامعات المصرية، المعرفة الكاملة بمدى تأثير المراجعة المشتركة على التنبؤ بالفشل المالى .
٣. توجيه المزيد من الاهتمام في دراسة التنبؤ بالفشل المالى للشركات باستخدام مؤشرات أخرى غير تلك التي استخدمتها الدراسة الحالية ومحاولة تجميع أكبر عدد ممكن من المؤشرات ذات

الأهمية للخروج بنموذج شامل يساعد الجهات المقرضة في تحديد التنبؤ بالفشل المالى للشركات بصورة دقيقة وفعالة.

٤. يوصي الباحث الجهات المصرفية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التنبؤ بالفشل المالى وتقرير المراجعة المشتركة قبل منح الائتمان لأي من الشركات، وذلك تجنباً لأي نتائج سلبية.

٥. يجب على الجهات المصرفية رفع درجة الاهتمام بجميع معايير التنبؤ بالفشل المالى للعملاء وذلك لتجنب عدم تحصيل قروضها.

٦. قيام الدولة بجهاز تنظيمي لقياس مستوي التنبؤ بالفشل المالى بشكل دوري لجميع الشركات المسجله بالبورصه والبنوك .

## ج- أبحاث مستقبلية مقترحة:

١. دور التكامل بين المراجعة المشتركة والتصنيف الائتماني في تحسين دقة التنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية المصرية
٢. فعالية المراجعة المشتركة في دعم مصداقية التقارير المالية ودورها في الحد من مخاطر التعثر المالي
٣. أثر التفاعل بين درجة الالتزام الحوكمي وتقارير الرقابة الداخلية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
٤. تحليل العلاقة بين تقرير المراجع عن فعالية الضوابط الداخلية وتصنيفات الجدارة الائتمانية للشركات
٥. أثر التعدد المهني بين وكالات التصنيف والمراجعين المشتركين على تعزيز موثوقية التنبؤ بالفشل المالي في الأسواق الناشئة
٦. دور تقارير المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية في صياغة اشتراطات منح الائتمان المصرفي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة
٧. نموذج مقترح لتقييم الجدارة الائتمانية باستخدام مؤشرات المراجعة المشتركة ودرجة الالتزام الحوكمي

## سادساً: المراجع

### - المراجع العربية

١. إسماعيل أحمد البردونى & ناريمان (٢٠٢٣). قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية .*المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*.836-777 ,(1)*53* ,

٢. جمال محمد القزاز، ا. السيد، فكري مهني خليل، & محمود إبراهيم الدسوقي. (٢٠٢٢). "أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية: هل هناك تأثير لكبرى مكاتب المراجعة؟دراسة إمبريقية." المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، ع٣، مجلد٤، ص ص ٨١٤-٨٨٤ .

٣. الجندي، محمد رضا محمد (٢٠١٥) ،دراسة تحليلية للدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية : بالتطبيق على البنوك التجارية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالاسماعيلية مجلد ٦ .

٤. سمعان، أحمد محمد شاكر حسن(٢٠١٩)، أثر المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الإئتمان المصرفى هل هناك تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة، منهج إمبريقى على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية – جامعة طنطا مج. ٢، ع. ١.

٥. شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠٢٢)، أثر درجة الالتزام الحوكمي للشركات على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم الجدارة الائتمانية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٦، ع ١، ٥٣ – ١٠٩.

٦. عبدالفتاح، عوض محمد(٢٠١٢)،دراسة تحليلية لأسس تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء التجزئة المصرفية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الاعمال عدد ٢ ص ٢٨٧ – ٣١٤ .

٧. عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس، البحيري، مروة أحمد عبدالرحمن، و جاهين، أحمد عمر أحمد. ( ٢٠٢٣ ) ، دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض المصرفية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج ١٥ ، ع ٢ ١ .

٨. عطية، ندا رضا محمد. (٢٠٢١). دور المراجع فى التحقق من البنود خارج الميزانية فى البنوك التجارية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة اختبارية .*مجلة الدراسات والبحوث التجارية*.131-103 ,(3)*2* ,

٩. متولي، أحمد زكي حسين (٢٠١٣). قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، ع٤، ٤٠١ – ٤٥٩.

١٠. وهدان ،محمد علي (٢٠١٩) ،تقييم تأثير المراجعة المشتركة علي التحفظ المحاسبي في ضوء التخصص الصناعي للمراجع ،دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية كلية التجارة –جامعة المنوفية ، العدد الثالث يوليو ٢٠١٩.

1- Ahmed, A. H., Eliwa, Y., & Power, D. M. (2019). The impact of corporate social and environmental practices on the cost of equity capital: UK evidence. *International Journal of Accounting & Information Management*, *27*(3), 425-441.

2- Aidas Malakauskas, Aurin Laktutien (2021). "Financial Distress Prediction for Small and Medium Enterprises Using Machine Learning Techniques." Kaunas University of Technology. https://doi.org/10.5755/j01.ee.32.1.27382

3- Akwaa-Sekyi, E. K., & Gené, J. M. (2017). Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe. Intangible Capital, 13(1), 25-50.

4- Devalle, Simona Fiandrino, Valter Cantino (2017). "The Linkage between ESG Performance and Credit Ratings: A Firm-Level Perspective Analysis." Canadian Center of Science and Education. https://doi.org/10.5539/ijbm.v12n9p53

5- Anderson, P. & Miller, J. (2019). "Efficiency Gains in Credit Assessment through Collaborative Review." Journal of Financial Services Research, 27(2), 156-173.

6- Andrea Vareko (2020). "Developing the Credit Score Model Through the Common Use of Financial and Qualitative Indicators in the Evaluation of Creditworthiness.". 10.18690/978-961-286-388-3.70

7- Benjamin Bade, Daniel Rsch, Harald Scheule (2010). "Default and Recovery Risk Dependencies in a Simple Credit Risk Model." Wiley. https://doi.org/10.1111/j.1468-036x.2010.00582.x.

8- Briggs, W., & Nguyen, H.T. (2019). Clarifying ASA's view on p-values in hypothesis testing. Asian Journal of Economics and Banking, 3(2), 1–16.

9- Brown, M. & White, K. (2018). "Transparency in Credit Assessment: The Role of Collaborative Review." Journal of Consumer Finance, 9(4), 312-330.

10- Chen Lin, Yue Ma, Paul Malatesta, Yuhai Xuan، (2010). "Ownership structure and the cost of corporate borrowing." Elsevier BV https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2010.10.012

11- Chen, Y. & Wang, Z. (2020). "The Impact of Collaborative Credit Review on Loan Terms." Asian Journal of Economics and Banking, 18(3), 280-298.

12- Cibulskiene, D., and R. Rumbauskaite. 2012. Credit Risk Management Models of Commercial Banks: their Importance for Banking Activities. Social Research 2 (27): 71–77.

13- Dao, V. P., & Le, V. H. (2012). Internal control system associated with risk management in Vietnamese commercial banks in the current period. Journal of Banking Technology, 24, 20–26.

14- Doyle, J., W. Ge, and S. McVay. 2007. Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting. Journal of Accounting and Economics 44: 193–223.

15- Garcia, R. (2020). "Collaborative Credit Review and Its Impact on Default Rates." International Journal of Banking and Finance, 15(2), 230-248.

16- Giovanni Majnoni, Margaret Miller, Nataliya Mylenko, Andrew Powell (2004). "Improving Credit Information, Bank Regulation, and Supervision: On the Role and Design of Public Credit Registries.". https://doi.org/10.1596/1813-9450-3443.
17- Gorgijevska, A., & Gjorgieva-Trajkovska, O. (2019). Qualitative and quantitative analysis of creditworthiness of the companies. Journal of Economics, 4(1), 18-26.
18- Inessa Love, Nataliya Mylenko، (2003). "Credit Reporting and Financing Constraints.". https://doi.org/10.1596/1813-9450-3142
19- Internal Control - Integrated Framework "Committee of Sponsoring Organizations of the Tread Way Commission (COSO) 2013, New York, NY: AICPA.
Jelena Poljasevic، Novak Kondić (2015) Auditing predictability of companies' bankruptcy December 2015 Conference: Corporate governance in BiHAt: Dubrovnik, CroatiaVolume: 69-85
20- Jemović, M., Đorđević, M., & Radojičić, J. (2019). *The Role of Audit and Credit Rating Agencies in the Assessment of Company Creditworthiness with Special Focus on Banks.* Facta Universitatis, Series: Economics and Organization, 16(1), 89-101. [DOI: 10.22190/FUEO1901089J].
21- Jennifer Lynne M. Altamuro, Rick Johnston, Shail Pandit, Haiwen Zhang (2013). "Operating Leases and Credit Assessments." Wiley. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12033.
22- Jennifer Lynne M. Altamuro, Rick Johnston, Shail Pandit, Haiwen Zhang (2013). "Operating Leases and Credit Assessments." Wiley. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12033.
23- Johnson, A. & Lee, S. (2019). "Enhancing Credit Assessment Accuracy through Collaborative Review." Journal of Financial Risk Management, 24(3), 178-195.
24- Johnson, R., & Smith, T. (2021). "The Impact of Collaborative Credit Review on Financial Stability." Journal of Banking and Finance, 45(3), 267-285.
25- Juanjuan Zhang, Peng Liu (2012). "Rational Herding in Microloan Markets." Institute for Operations Research and the Management Sciences https://doi.org/10.1287/mnsc.1110.1459
26- Koutoupis, A. G., & Malisiovas, T. (2019). *The Effects of Internal Control Systems on Risk, Profitability and Compliance of the US Banking Sector: A Quantitative Approach.* ResearchGate Preprint. [DOI: 10.13140/RG.2.2.23354.75205]
27- Magali Von Blottnitz (2009). "Dysfunctional market or insufficient creditworthiness: an exploration of financial constraint experienced by small, medium and micro enterprises in South Africa.".
28- Mali, D. (2021). "The impact of credit ratings on audit effort: Evidence from firms.", 22(1), 72-92. DOI: 10.1108/JAAR-02-2020-0028.
29- Mara skarsdttir, Cristin Bravo, Carlos Sarraute, Jan Vanthienen, Bart Baesens (2018). "The value of big data for credit scoring: Enhancing financial inclusion using mobile phone data and social network analytics." Elsevier BV https://doi.org/10.1016/j.asoc.2018.10.004.
30- Marco Corazza, Stefania Funari, Riccardo Gusso,(2016),Creditworthiness evaluation of Italian SMEs at the beginning of the 2007–2008 crisis: An MCDA approach, The North American Journal of Economics and Finance, Volume 38,Pages 1-26 https://doi.org/10.1016/j.najef.2016.05.008.

31- Marius Pretorius, Gina Shaw، (2004)"Business plans in bank decision-making when financing new ventures in South Africa." AOSIS . https://doi.org/10.4102/sajems.v7i2.1377
32- Nguyen, T., & Duong, N. H. (2017). Internal control over operational efficiency and bankruptcy risk at Vietnamese commercial banks. Journal of Banking Technology, 132, 20–31
33- OCC. January 2001. Internal Control Comptroller's Handbook, Washington: U.S. Department of Treasury https://www.occ.gov/static/ots/340.pdf
34- Pham, H. N. (2021). How Does Internal Control Affect Bank Credit Risk in Vietnam? A Bayesian Analysis. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(1), 873-880. [DOI: 10.13106/jafeb.2021.vol8.no1.873]
35- Rihab Grassaa, Nejia Moumenb, Khaled Hussainey, 2020, Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries, Pacific-Basin Finance Journal https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2020.101327 .
36- Schneider, A., & Church, B. K. (2008). *The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions*. Journal of Accounting and Public Policy, 27(1), 1–18. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2007.11.004:contentReference[oaicite:2]{index=2}
37- Simon Hu (2011) Convergence of audit and credit rating practices: Going concern ratings International Journal of Disclosure and Governance (2011) 8, 323 – 338. doi: 10.1057/jdg.2011.15.
38- Strickett, M., & Hay, D. (2015). The going concern opinion and the adverse credit rating: an analysis of their relationship. The University of Auckland Business School Research Paper Forthcoming.
39- Sumit Agarwal, Robert Hauswald ،(2010). "Distance and Private Information in Lending." Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/rfs/hhq001.
40- Tai, M.-Y., Chao, C. C., Lu, L.-J., Hu, S.-W., & Wang, V. (2016). *Land conservation, growth and welfare*. North American Journal of Economics and Finance, 38, 102–110. https://doi.org/10.1016/j.najef.2016.08.004:contentReference[oaicite:4]{index=4}.
41- Thompson, L. (2021). "Risk Management Improvement through Collaborative Credit Review." Risk Analysis Quarterly, 33(1), 45-62.
42- Tobias Berg, Valentin Burg, Ana Gombovi, Manju Puri، (2019). "On the Rise of FinTechs: Credit Scoring Using Digital Footprints." Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/rfs/hhz099
43- Tullio Jappelli, Marco Pagano، (2002). "Information sharing, lending and defaults: Cross-country evidence." Elsevier BV.
44- Visit Limsombunc, Christopher Gan, Minsoo Lee، (2005) "An Analysis of Credit Scoring for Agricultural Loans in Thailand." Science Publications https://doi.org/10.3844/ajassp.2005.1198.1205
45- Zalata, A. M., Elzahar, H., & McLaughlin, C. (2020). External audit quality and firms' credit score.